No. 39908

Belgium (on behalf of Belgium aud Luxembourg in the name of the Belgo-Luxembourg Economic Union) aud Yemen

Agreement between the Belgo-Luxembourg Economic Union and the Government of the Republic of Yemen on the reciprocal promotion and protection of investments. Brussels, 3 Fehruary 2000

Entry into force: *31 December 2003 by notification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, Dutch, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 2 February 2004*

Belgique (agissant pour la Belgique et le Luxembourg, au nom de l'Union économique belgo-luxembourgeoise) et Yémen

Accord entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise et la République du Yémen concernant l'encouragement et la protection réciproques des investissements. Bruxelles, 3 février 2000

Entrée eu vigueur : *31 décembre 2003 par notification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Natious Uuies : *Belgique, 2 février 2004*

ذلك، ما لم يقم أحد الأطراف بالإبلاغ كتابيا عن انسحابه قبل عام على الأقل من تاريخ انتهاء سريانها.

2. بالنسبة للاستثمارات المنفذة قبل تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية، كما هو مبين في الفقرة (1) من هذه المادة تظل أحكام المواد من (1) وحتى (13) من هذه الاتفاقية سارية على هذه الاستثمار لفترة إضافية مقدارها 10 سنوات من التاريخ المذكور آنفا.

وإشهادا على ذلك، تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الموقعين أدناه بموجب تخويل حكومتيهما.

حرر في ٣٠/٥/٢٠٠٠ يومنا هذا الموافق .....ألف وتسعمائة وتسعة وتسعون. من أربع نسخ أصلية باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية، لكل منها نفس الحجية.

وفي حال الخلاف حول التفسير، يرجح النص باللغة الإنكليزية.

عن حكومة الجمهورية اليمنية

عن الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي

عن حكومة مملكة بلجيكا بالأصالة عن نفسها

وبالنيابة عن حكومة دوقية لوكسمبورغ العظمى.

عن حكومة منطقة وولونيا

عن منطقة حكومة الفلاندرز

عن حكومة منطقة العاصمة بروكسل

المادة (١٢)

الاستثمارات السابقة

تسري هذه الاتفاقية على الاستثمارات المنفذة قبل دخولها مرحلة النفاذ من قبل مستثمري أحد طرفي التعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانين وأنظمة الطرف الأخير. ولكن لا تسري على المنازعات الناشئة قبل دخولها مرحلة التنفيذ.

المادة (١٣)

العلاقات بين الحكومات

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من تاريخ إشعار طرفي التعاقد لبعضهما باستكمالها إجراءات المصادقة الدستورية على هذه الاتفاقية.

المادة (١٤)

المدة والانتهاء

١. تظل هذه الاتفاقية سارية لمدة ١٠سنوات من تاريخ الإشعار المنصوص عليه في المادة (١٣) أعلاه وتجدد تلقائيا لفترات إضافية مشابهة مقدار كل منها عشر سنوات بعد ذلك، ما لم يقم أحد الأطراف بالإبلاغ كتابيا عن انسحابه قبل عام على الأقل من تاريخ انتهاء سريانها.

٢. بالنسبة للاستثمارات المنفذة قبل تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية، كما هو مبين في الفقرة (١) من هذه المادة تظل أحكام المواد من (١) وحتى (١٣) من هذه الاتفاقية سارية على هذه الاستثمار لفترة إضافية مقدارها ١٠ سنوات من التاريخ المذكور آنفا.

وإشهادا على ذلك، تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الموقعين أدناه بموجب تخويل حكومتيهما.

الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه لأي سبب إجراء مثل هذه التعيينات، يقوم نائب رئيس محكمة العدل بإجراء التعيينات، فإذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو كان غير قادرا على إجراء هذه التعيينات، يتولى عضو محكمة العدل الدولية الأرفع مرتبة وليس مواطنا لأيا من طرفي التعاقد القيام بإجراء التعيينات.

٥. تصدر هيئة التحكيم حكمها بأغلبية الأصوات ويكون ملزماً. ويتحمل كل طرف متعاقد دفع مصاريف وأتعاب محكمه وكذا أي نفقات متعلقة بتمثيله في المرافعات، على أن يتقاسم الطرفان مناصفة مصاريف وأتعاب رئيس هئية التحكيم.

٦. تقوم هيئة التحكيم بتحديد اجراءتها.

المادة (١٠)

العلاقات بين الحكومات

تطبق أحكام هذه الاتفاقية بصرف النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الأطراف المتعاقدة أم لا.

المادة (١١)

العلاقات بين الحكومات

١. في حال خضوع أمر ما لهذه الاتفاقية بالإضافة إلى أو لاتفاقية دولية يكون الطرفان من موقعيها، تطبق على أطراف التعاقد وعلى مستثمريهم الأحكام الأكثر ملائمة.

٢. إذا كانت المعاملة الممنوحة من قبل أحد أطراف التعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانينه وأنظمته، أو لأي أحكام أخرى تضمنها عقد معين أو ترخيص أو اتفاقية استثمار أكثر رعاية عن تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، تطبق المعاملة الأكثر رعاية على تلك الحالة بعينها.

د. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يعمل على تطبيق قواعد التحكيم بموجب معاهدة واشنطن الصادرة بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ م بشأن تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

٤. لتحقيق هذه الغاية، يوافق كل طرف بشكل نهائي على تسوية أي نزاع بهذا النوع من التحكيم. حيث تشير هذه الموافقة ضمنا على تنازل كلا الطرفين عن حق طلب استنفاذ جميع الحلول الإدارية والقضائية المحلية.

٥. لا يجوز لأياً من طرفي النزاع في أي مرحلة من مراحل مرافعات التحكيم أو تنفيذ حكم التحكيم أن يطرح كاعتراض رافقه تسلم المستثمر وهو هذا الطرف المعارض في النزاع بتعويض كلي أو جزئي لتغطية خسائرة بموجب بوليصة تأمين أو بمقتضى الضمانة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

المادة (٩)

تسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة

١. تسوى أي منازعات قد تنشأ بين الأطراف المتعاقدة وتتعلق بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية وديا من خلال التفاوض والى الحد الممكن.

٢. في حال تعذر تسوية الخلاف خلال ستة اشهر من تاريخ توجيه أحد الأطراف طلبا كتابيا إلى الطرف الآخر يشعره برغبته في التفاوض، يحال النزاع بناء على طلب أحد أطراف التعاقد إلى هيئة تحكيم تشكل لهذا الغرض كما هو مبين في هذه مادة.

٣. تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين يقوم كل طرف متعاقد بتعين محكم واحد خلال شهرين من تاريخ تسلم طلب التحكيم، ويقوم هذان المحكمان بترشيح المحكم الثالث الذي يكون رئيسا للجنة التحكيم.

٤. في حال عدم إجراء التعيينات خلال الفترة المحددة في الفقرة (٣) من هذه الاتفاقية، يجوز لأي طرف من طرفي التعاقد، في غياب أي ترتيبات أخرى، أن يطلب من رئس محكمة العدل الدولية إجراء التعيينات، فإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني

المادة (٧)

الإحلال

١. في حال تقديم أحد الأطراف المتعاقدة أو إحدى مؤسساته ضمانا يتعلق بالمخاطر غير التجارية لاستثمار أقيم من قبل أحد مستثمريه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وسدد مبلغا للمستثمر المذكور استنادا إلى تلك الضمانة، يحق للطرف المتعاقد أو مؤسسته التي قدمت الضمان أن تحل محله في ممارسة جميع حقوقه الممنوحة له.

٢. لا يحق لمثل هذا الضامن ممارسة أي حقوق غير تلك التي يفترض أن يمارسها المستثمر.

٣. تسوى المنازعات بين الطرف المضيف وذلك الضامن طبقا لأحكام المادة (٨) في الاتفاقية.

المادة (٨)

تسوية المنازعات بين المستثمرين والأطراف المتعاقدة

١. تسوى وديا أي منازعات قد تنشأ بين طرف متعاقد ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر والمتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك المنازعات المتعلقة بمبلغ التعويضات، والى الحد الممكن.

٢. في حال إبرام المستثمر وإحدى هيئات الطرف المتعاقد الآخر لاتفاقية استثمار، يطبق الإجراء الذي ارتأته اتفاقية الاستثمار هذه.

٣. في حال عدم تسوية مثل هذا النزاع وديا خلال ستة اشهر من تاريخ الطلب الكتابي بذلك يمكن للمستثمر المعني، حسب ما يرتأيه أن يحيل النزاع لتسويته من قبل:-

أ. المحكمة المختصة للطرف المتعاقد المضيف الذي يقع النزاع ضمن دائرة صلاحيتها، أو

ب. هيئة تحكيم تشكل لهذا الغرض وفقا لقواعد التحكيم المتبعة لدى الطرف المتعاقد المضيف.

ج. هيئة تحكيم تشكل لهذا الغرض وفقا لقواعد التحكيم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية، أو

ب. الدخل الصافي وحقوق المساهمين وإيرادات الحقوق والدفوعات لقاء الخدمات الفنية والخدمات المساعدة، والفوائد، وغيرها من الأرباح التي يدرها الاستثمار.

ج. الإيراد المتحصل من البيع الكلي أو الجزئي أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار.

د. المبالغ اللازمة لمدفوعات بموجب عقد، بما في ذلك الأموال المخصصة لتسديد القروض المرتبطة بالاستثمار وتسديد الفوائد المترتبة عليها.

ه. التعويضات وفقا للمادتين (٤)، (٥) وكذا المدفوعات الناشئة عن نزاع مرتبط بالاستثمار.

و. البدلات والمخصصات المدفوعة لرعايا الطرف المتعاقد الآخر لقاء أعمال وخدمات مرتبطة بالاستثمار.

٢. دون الحد من نطاق المادة (١/٣) من هذه الاتفاقية، تكون الضمانات المشار إليها في المادة السادسة مساوية على الأقل الممنوحة لمستثمري الدولة الأكثر رعاية.

٣. يسمح أيضا لرعايا إحدى الدول المتعاقدة المصرح لهم العمل في إقليم الطرف الآخر بأعمال ذات صلة بالاستثمار بتحويل جزء مناسب من دخولهم إلى موطنهم الأصلي.

٤. يتم التحويل بعملة قابلة للتحويل الحر حسب أسعار الصرف السارية في يوم إجراء التحويل.

٥. تصدر كل دولة متعاقدة التصاريح اللازمة لضمان القيام بإجراءات التحويل دونما تأخير غير مبرر ودونما أن يترتب على ذلك مصاريف أخرى غير تلك الضرائب والتكاليف المعتادة.

٥. يستحق مستثمر أيا من الأطراف الذي يؤكد أن استثماراته قد تمت مصادرتها لمراجعة فورية من قبل الجهة القضائية أو الإدارية المختصة للطرف المقام لديه هذا الاستثمار لتحديد فيما إذا كانت مثل هذه المصادرة قد حدثت ، وفي حال حدوثها أو فيما إذا كانت المصادرة والتعويض المترتب عليها قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة وأسس هذه الاتفاقية بالإضافة إلى تقرير جميع الأمور الأخرى المترتبة على ذلك.

٦. في حال غياب أي اتفاق بين المستثمر والجهة المختصة يتم تحديد مبلغ التعويض حسب الإجراءات الخاصة بتسوية المنازعات وفقا للمادة (٨) في هذه الاتفاقية. ويكون مبلغ التعويض قابلا للتحويل الحر استنادا إلى المادة (٦) من هذه الاتفاقية.

٧. تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على فوائد الاستثمار.

المادة (٥)

التعويض عن الإضرار أو الخسائر

إذا ما تعرضت استثمارات مستثمري إحدى الأطراف المتعاقدة لخسائر أو أضرار نتيجة لحرب أو شكل من أشكال الصراع المسلح، أو حالة طوارئ، أو صراع أهلي، أو شغب، أو أحداث مشابهة أخرى على الطرف المتعاقد المقامة لديه هذه الاستثمارات أن يقدم للمستثمرين تعويضا لقاء مثل هذه الخسائر والأضرار لا يقل امتيازا عن ذلك المقدم لرعاياه أو لمستثمري الدولة الأكثر رعاية.

المادة (٦)

تحويل رأس مال والفوائد والعوائد

١. على كل طرف متعاقد أن يسمح لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر تحويل جميع المدفوعات إلى الخارج دونما تأخير لا مبرر له وبأي عملة قابلة للتحويل. وتشمل هذه المدفوعات على وجه الخصوص: –

أ. رأس المال المستثمر بما في ذلك العوائد المعاد استثمارها والمستخدمة في صيانة وزيادة الاستثمار.

المادة (٣)

المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية

١. يقوم كل طرف متعاقد، ضمن حدود إقليمه بمنح مستثمري واستثمارات المنفذة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر حماية قانونية كاملة ومعاملة عادلة لا تقل امتيازاً عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمرين من دولة ثالثة.

٢. لا تتطرق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة إلى الفوائد والمزايا التي يمكن أن يضمنها طرف متعاقد لمستثمري دولة ثالثة بحكم عضويتها في اتحاد جمركي أو اقتصادي، أو سوق مشتركة، أو منطقة تجارة حرة، أو أي شكل لمنظمة، أو اتفاقية اقتصادية إقليمية، أو بموجب اتفاقيات موقعة لمنع الازدواج الضريبي.

المادة (٤)

التأميم أو التجريد من الملكية

١. لا تخضع الاستثمارات بحكم الواقع أو الشرع مباشرة أو غير مباشرة للتأميم أو المصادرة أو الاستيلاء أو لأي إجراءات لها تأثير مماثل كليا أو جزئيا في إقليم الطرف المتعاقد الآخر عدا لغرض عام أو مصلحة وطنية وبمقابل تعويض فوري وعادل شريطة اتخاذ مثل هذه الإجراءات على أساس غير تمييزي ووفقا لجميع الأحكام والإجراءات القانونية، بما في ذلك الالتزامات المحددة.

٢. يكون التعويض العادل مبنيا على أساس القيمة السوقية الحقيقة السابقة مباشرة للوقت الذي تم فيه اتخاذ أو إعلان قرار التأميم أو التجريد من الملكية.

٣. يعتبر التعويض فوريا إذا ما تم دون تأخير لا مبرر له.

٤. في حال التأخير غير المبرر، سيكون هناك إعادة لتقدير القيمة بناءً على طلب المستثمر للتعويض على مثل هذه الحالة.

الأخيرة وفقا للقانون الـدولي حقوقـها والسـيادية وسـلطتها بغـرض استكشـاف واسـتغلال والحفاظ على الثروات الطبيعية.

المادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمار

١. يعمل كل طرف متعاقد على تشجيع مستثمري الطرف المتعـاقد الآخـر علـى الاسـتثمار في إقليمه.

٢. يتعهد كل طرف متعاقد في جميع الأوقـات، بمنـح معاملـة عادلـة ومنصفـة للاسـتثمارات المباشرة وغير المباشرة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، كما يتعهد بعدم تعـرض إدارة، أو صيانة، أو استخدام، أو تعديل، أو استغلال أو التنازل عـن الاسـتثمارات المباشـرة وغـير المباشرة المنفذة في إقليمه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخـر بالإضافـة إلى الشـركات والمشاريع التي تم تنفيذ هذه الاستثمارات فيها، لأي إجراءات غير عادلة أو تمييزية.

٣. يقوم كل طرف متعاقد بوضع إطار قانوني في إقليمه يضمن بموجبه للمستثمرين باستمرارية المعاملة القانونية بما في ذلك التعهد بحسن نية بجميـع الالتزامـات المبرمـة بالنسـبة لكـل مستثمر على حدة وفقا لقوانينه.

٤. لا تأثر التغييرات في الشكل القانوني للاستثمار بصفته استثمار لغرض من هذه الاتفاقية.

أ. الأملاك المنقولة وغير المنقولة وكذلك الحقوق المتعلقة بها وإلى مدى ما يمكن استثمارها.

ب. الأسهم، والأوراق المالية، وحصص المساهمة وأي صكوك مديونية وكافة السندات العامة ذات العلاقة بالاستثمار.

ج. الديون والفوائد المترتبة ذات القيمة الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار وكذا الدخول والمكاسب الرأسمالية المعاد استثمارها.

د. حقوق التأليف، والعلامات التجارية، والبراءات، والتصاميم الصناعية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والمعرفة والأسرار التجارية، والأسماء التجارية والشهرة المرتبطة بالاستثمار.

ه. أي حقوق اقتصادية ناشئة بموجب القانون أو بمقتضى عقد وأي تراخيص وامتيازات ممنوحة بموجب الأحكام النافذة المطبقة على الأنشطة الاقتصادية.

و. أي زيادة في قيمة الاستثمار الأصلي.

٢. يقصد بتعبير «مستثمر» أي شخص طبيعي أو اعتباري قائم بموجب قانون طرف متعاقد ويستثمر في إقليم الطرف الآخر.

٣. يقصد بتعبير «عوائد» الأموال التي يجنيها الاستثمار من خلال نشاطه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ويشمل ذلك بشكل خاص الأرباح والفوائد والمكاسب الرأسمالية وحقوق المساهمين وإيرادات الحقوق أو المدفوعات.

٤. (أ) يقصد بتعبير «إقليم» بالنسبة للجمهورية اليمنية الإقليم الخاضع لسيادتها داخلا في ذلك بالإضافة إلى المناطق الموجودة ضمن حدودها البرية والجزر والبحر الإقليمي المنطقة الاقتصادية وكذلك أيضا الجرف القاري وغيرها من المناطق البحرية التي تمارس عليها سيادتها وسلطتها وفقا للقانون الدولي.

(ب) يقصد بالإقليم بالنسبة للاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورغ في إقليم مملكة بلجيكا وإقليم دوقية لوكسمبورغ العظمى بالإضافة إلى المناطق البحرية وتعني المناطق البحرية المغمورة والتي تمتد فيما وراء المياه الإقليمية وكذا الدول المعنية والتي تمارس هذه

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين حكومة الجمهورية اليمنية والاتحاد الاقتصادي البلجو-لوكسمبورغي

بشأن تبادل تشجيع وحماية الاستثمارات

إن حكومة الجمهورية اليمنية ومملكة بلجيكا بالأصالة عن نفسها ونيابة عن حكومة دوقية لوكسمبورغ العظمى بمقتضى الاتفاقيات الموجودة ، وحكومة منطقة وولونيا، وحكومة منطقة الفلاندرز، وحكومة منطقة بروكسل العاصمة من جهة أخرى (والمشار إليهما بالطرفين المتعاقدين).

رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما من خلال إيجاد ظروف مواتية لاستثمارات رعايا إحداهما في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، وإقرارا منهما بأن تقديم التشجيع والحماية المشتركة للاستثمارات استنادا إلى قوانين وأنظمة الاستثمار النافذة في كل طرف متعاقد لأي هذه الاتفاقية سوف يتم لجذب المشاريع الاستثمارية لما فيه تعزيز الرخاء والازدهار لكلا البلدين.

فقد اتفقنا على ما يلي:-

المادة (١)

تعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية : -

١. تعني كلمة «استثمار» أي نوع من أنواع الأملاك أو الأصول المستثمرة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مستثمر أو مستثمري أياً من طرفي التعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانين وأنظمة ذلك الطرف. ودون تحديد نطاق ما سبق، يشمل تعبير «استثمار» ليس على سبيل الحصر ما يلي:-

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

OVEREENKOMST
TUSSEN
DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE
EN
DE REGERING VAN DE REPUBLIEK JEMEN
INZAKE
DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK BELGIË,
handelend mede in naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg,
krachteus bestaande overeenkomsten,
de Vlaamse Regering,
de Waalse Regering,
en de Brusselse Hoofdstedelijke Regering,
enerzijds,

en

DE REGERING VAN DE REPUBLIEK JEMEN,
anderzijds,

(hierna te noemen "de Overeenkomstsluitende Partijen"),

VERLANGENDE hun economische samenwerking te versterken door gunstige voorwaarden te scheppen voor investeringen door onderdanen van een Verdragsluitende Partij op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij en in het besef dat de aanmoediging en wederzijdse bescherming van investeringen die zijn gegrond op de investeringswetten en -reglementeringen van elke Overeenkomstsluitende Partij en op deze overeenkomst, een stimulans zijn voor investeringsinitiatieven die de welvaart van beide Overeenkomstsluitende Partijen ten goede komen,

ZIJN het volgende overeengekomen :

ARTIKEL 1

Begripsomschrijvingen

Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de term :

1. "investering" :

   Alle soorten eigendommen of vermogensbestanddelen die rechtstreeks of onrechtstreeks worden geïnvesteerd of geherinvesteerd door een investeerder of investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij op het Grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij overeenkomstig de wetten en reglementeringen van die Partij.

   Zonder het toepassingsgebied van het voorgaande te beperken, omvat de term "investering" met name, doch niet uitsluitend :

   a) roerende en onroerende goederen, alsmede rechten ermee verbonden voor zover ze kunnen worden geïnvesteerd ;

   b) aandelen, obligaties, aandelenbezit of alle andere schuldinstrumenten dan wel staatspapieren in het algemeen die verband houden met een investering ;

   c) schulden en lopende rentes die een economische waarde hebben die verband houden met een investering dan wel geherinvesteerde opbrengsten en vermogensaanwas ;

   d) auteursrechten, handelsmerken, octrooien, tekeningen of modellen van nijverheid of andere rechten van intellectuele of industriële eigendom, technische werkwijzen en fabrieksgeheimen, handelsnamen en goodwill die verbonden zijn met een investering ;

   e) welke economische rechten ook die door de wet worden toegekend of voortvloeien uit een contract en welke licentie en franchise ook die worden toegekend overeenkomstig de van kracht zijnde bepalingen en toepasselijk zijn op economische activiteiten.

   f) elke waardeverhoging van de oorspronkelijke investering.

2. "Investeerder" : elke natuurlijke persoon of elke rechtspersoon die wordt opgericht in overeenstemming met de wetgeving van een Overeenkomstsluitende Partij en investeert op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij.

3. "Opbrengst" : de uit een investering verworven inkomsten die de vrucht zijn van een activiteit op het grondgebied van de betrokken Overeenkomstsluitende Partij, en met name winst, rente, vermogensaanwas, dividenden, royalty's en vergoedingen.

4. a) "grondgebied" : wat de Republiek Jemen betreft, het grondgebied dat onder haar soevereiniteit staat, met inbegrip van, naast de gebieden die binnen haar landsgrenzen vallen, eilanden, territoriale wateren, de exclusieve economische zone en ook het continentale plat en andere zeegebieden waarover zij soevereiniteit en rechtsmacht uitoefent in overeenstemming met de internationale wetgeving.

b) "grondgebied" : wat de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie betreft, het grondgebied van het Koninkrijk België en het grondgebied van het Groothertogdom Luxemburg evenals de zeegebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale wateren van de betreffende Staten uitstrekken en waarin deze, overeenkomstig het internationaal recht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefenen met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van de natuurlijke rijkdommen.

ARTIKEL 2

Bevordering en bescherming van investeringen

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij moedigt investeringen van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij op haar grondgebied aan.

2. Elke Overeenkomstsluitende Partij verzekert te allen tijde de eerlijke en rechtvaardige behandeling van rechtstreekse of onrechtstreekse investeringen door investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij en verzekert dat het beheer, de instandhouding, het gebruik, de omzetting, het genot of de overdracht van rechtstreekse of onrechtstreekse investeringen op haar grondgebied door investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij, alsook bedrijven of ondernemingen waarin deze investeringen werden gedaan, geenszins aan ongerechtvaardigde of discriminatoire maatregelen worden onderworpen.

3. Elke Overeenkomstsluitende Partij handhaaft op haar grondgebied een juridisch kader dat investeerders blijvende rechtszekerheid garandeert, met inbegrip van de naleving te goeder trouw van alle verbintenissen die overeenkomstig haar wetten zijn gemaakt met betrekking tot elke investeerder in het bijzonder.

4. Veranderingen in de juridische vorm van een investering laten haar benaming als "investering" ter fine van deze overeenkomst niet onverlet.

ARTIKEL 3

Nationale behandeling, meest begunstigde natie

1. Een Overeenkomstsluitende Partij biedt op haar eigen grondgebied aan investeerders en investeringen van de andere Overeenkomstsluitende Partij volledige juridische bescherming en een rechtvaardige behandeling die niet minder gunstig is dan die welke deze Partij aan haar eigen investeerders dan wel aan de investeerders van een derde Staat verleent.

2. Het bepaalde in lid (1) van dit Artikel verwijst niet naar de voordelen en voorrechten die een Overeenkomstsluitende Partij kan waarborgen aan investeerders van een derde Staat op grond van zijn lidmaatschap van een Douane- of Economische Unie, een gemeenschappelijke markt, een vrijhandelszone of iedere andere vorm van regionale economische organisatie of overeenkomsten ter vermijding van dubbele belasting.

ARTIKEL 4

Nationalisatie of onteigening

1. Investeringen worden niet in rechte of in feite, rechtstreeks of onrechtstreeks, genationaliseerd, onteigend, opgevorderd of onderworpen aan gelijk welke maatregelen die geheel of gedeeltelijk een soortgelijke uitwerking hebben op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, tenzij ze worden getroffen voor publieke doeleinden of in het nationaal belang, tegen onmiddellijke en rechtvaardige schadeloosstelling en op voorwaarde dat die maatregelen worden genomen op een niet-discriminatoire grond en overeenkomstig alle wettelijke bepalingen en procedures, met inbegrip van specifieke verbintenissen.

2. Billijke schadeloosstelling wordt vastgesteld op grond van de echte marktwaarde onmiddellijk voordat de beslissing tot nationalisatie of onteigening wordt genomen of bekendgemaakt.

3. De schadeloosstelling zal als onmiddellijk worden beschouwd als ze plaatsheeft zonder onnodige vertraging.

4. Indien er onnodige vertraging optreedt, wordt op verzoek van de investeerder een nieuwe schatting uitgevoerd met het oog op een rechtzetting.

5. Een investeerder van een Overeenkomstsluitende Partij die bevestigt dat een deel of het geheel van zijn investering werd onteigend, heeft het recht onverwijld te worden gehoord door de bevoegde rechtbank of de administratieve overheid van de Partij waar de investering tot stand werd gebracht, opdat kan worden vastgesteld of bedoelde onteigening heeft plaatsgevonden, en indien zulks het geval is, of de onteigening en elke schadeloosstelling daartoe voldoen aan de wet en de reglementering alsook aan de grondbeginselen van deze Overeenkomst en om tevens beslissingen te treffen omtrent andere daarmee verband houdende zaken.

6. Bij gebreke van een overeenkomst tussen de investeerder en de bevoegde overheid, wordt het bedrag van de schadeloosstelling vastgesteld overeenkomstig de procedures voor geschillenbeslechting krachtens Artikel 8 van deze Overeenkomst. De schadeloosstelling is vrij overdraagbaar krachtens Artikel 6 van deze Overeenkomst.

7. Het bepaalde in lid 1 van dit artikel geldt ook voor investeringswinsten.

ARTIKEL 5

Schadeloosstelling voor schade of verliezen

Aan investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij die met betrekking tot hun investeringen op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij verlies of schade lijden wegens oorlog, andere vormen van gewapende conflicten, een noodtoestand, burgerlijke onlusten, ongeregeldheden of andere soortgelijke incidenten, verleent de Overeenkomstsluitende Partij waar de investeringen werden gedaan aan de investeerders met betrekking tot verliezen of schade een schadeloosstelling die niet minster gunstig is dan die welke zij aan haar eigen onderdanen of aan de investeerders van de meest begunstigde natie verleent.

ARTIKEL 6

Overmaking van Kapitaal - Winsten en opbrengsten

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij de toelating om alle betalingen zonder onnodige vertraging in om het even welke munt naar het buitenland over te maken.

   Deze betalingen omvatten in het bijzonder :

   a) geïnvesteerd kapitaal, met inbegrip van geherinvesteerde opbrengsten die worden gebruikt om de investering te behouden en te verhogen ;

   b) netto-inkomsten, dividenden, royalty's, uitkeringen voor bijstand en technische diensten, rentes en andere winsten voortvloeiend uit de investering ;

   c) inkomsten voortvloeiend uit de gehele of gedeeltelijke verkoop of de gehele of gedeeltelijke liquidatie van een investering ;

   d) bedragen die nodig zijn voor betalingen volgens een contract, met inbegrip van de fondsen voor de terugbetaling van leningen die verband houden met een investering en de betaling van aanverwante rentes ;

   e) schadeloosstelling krachtens Artikelen (4) en (5) alsook betalingen betreffende een geschil dat verband houdt met een investering ;

   f) lonen en vergoedingen betaald aan de onderdanen van de andere Overeenkomstsluitende Partij voor arbeid en diensten die in verband met een investering werden gepresteerd.

2 Zonder beperkingen te stellen aan de werkingssfeer van Artikel 3 (2) van deze Overeenkomst, zijn de waarborgen in Artikel 6 ten minste gelijk aan die welke worden verleend aan investeerders van de meest begunstigde natie.

3. De onderdanen van elke Overeenkomstsluitende Partij die uit hoofde van een investering toelating hebben gekregen om op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij te werken, is het tevens toegestaan een passend deel van hun verdiensten over te maken naar hun land van herkomst.

4. De overmakingen dienen te geschieden in een vrij inwisselbare munt aan de koers die op de datum van overmaking van toepassing is op contante transacties in de gebruikte munt.

5. Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent de toelating die vereist is om de overmaking onverwijld uit te voeren, zonder andere lasten dan de gebruikelijke taksen en kosten.

ARTIKEL 7

Subrogatie

1. Indien een Overeenkomstsluitende Partij of één van haar instellingen een waarborg heeft verleend ten aanzien van niet-commerciële risico's voor een investering van één van haar investeerders op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij en op grond

van die waarborg een betaling heeft gedaan aan voornoemde investeerder, heeft de eerstgenoemde Overeenkomstsluitende Partij of haar instelling die de waarborg heeft verleend het recht in de rechten van de investeerder te treden.

2. Een dergelijke garant mag geen andere rechten uitvoeren dan die welke de investeerder had mogen uitoefenen.

3. Een geschil tussen het gastland en een dergelijke garant wordt geregeld volgens het bepaalde in Artikel (8) van deze Overeenkomst.

ARTIKEL 8

Regeling van geschillen tussen investeerders en Overeenkomstsluitende Partijen

1. Elke geschil, met inbegrip van geschillen betreffende het bedrag van de schadeloosstelling, tussen de Overeenkomstsluitende Partij en de investeerder van de andere Overeenkomstsluitende Partij, dient zoveel mogelijk bij minnelijke schikking te worden geregeld.

2. Indien de investeerder en een juridisch competente instantie van de andere Overeenkomstsluitende Partij een investeringsovereenkomst hebben gesloten, is de procedure waarin een dergelijke investeringsovereenkomst voorziet, van toepassing.

3. Wanneer een dergelijk geschil niet binnen de zes maanden vanaf de datum van het schriftelijk verzoek tot regeling in der minne kan worden geregeld, kan het, naar keuze van de investeerder, ter regeling worden voorgelegd aan :

   a) de bevoegde rechtbank van de ontvangende Overeenkomstsluitende Partij die territoriale bevoegdheid heeft ; of

   b) een ad-hoc arbitragehof, ingesteld volgens de arbitrageregels van de ontvangende Overeenkomstsluitende Partij ; of

   c) een ad-hoc arbitragehof ingesteld volgens het arbitragereglement van de Commissie van de Verenigde Naties voor Internationaal Handelsrecht (UNCITRAL) ; of

   d) het Internationaal Centrum voor Regeling van Investeringsgeschillen (ICSID) dat de arbitrageregels en -procedures toepast volgens het Verdrag van Washington van 18 maart 1965 tot regeling van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten.

4. Elke Overeenkomstsluitende Partij geeft daartoe haar voorafgaande en onherroepelijke toestemming elk geschil aan zodanige arbitrage te onderwerpen. Deze toestemming houdt in dat beide Partijen afstand doen van het recht om de uitputting van alle nationale administratieve en rechtsmiddelen te verzoeken.

5. Geen van de bij een geschil betrokken Overeenkomstsluitende Partij zal in enig stadium van de arbitrageprocedure of van de uitvoering van een scheidsrechterlijke uitspraak, als verweer kunnen aanvoeren dat de investeerder die tegenpartij is bij het geschil, een vergoeding ter uitvoering van een verzekeringspolis of van de in artikel 7 van deze Overeenkomst vermelde waarborg heeft ontvangen, die het geheel of een gedeelte van zijn verliezen dekt.

ARTIKEL 9

Regeling van geschillen tussen Overeenkomstsluitende Partijen

1. Enig geschil dat kan ontstaan tussen de Overeenkomstsluitende Partijen betreffende de uitlegging of de toepassing van deze Overeenkomst dient in de mate van het mogelijke bij minnelijke schikking via onderhandelingen te worden geregeld.

2. Wanneer het geschil niet kan worden geregeld binnen zes maanden vanaf de datum waarop een Overeenkomstsluitende Partij naar de andere Overeenkomstsluitende Partij een schriftelijk verzoek om te onderhandelen heeft gezonden , wordt het geschil op verzoek van één der Overeenkomstsluitende Partijen overeenkomstig het bepaalde in dit artikel voorgelegd aan een scheidsgerecht ad hoc.

3. Het scheidsgerecht is samengesteld uit drie scheidsmannen. Elke Overeenkomstsluitende Partij benoemt een scheidsman binnen twee maanden vanaf de datum waarop om arbitrage is verzocht. Beide scheidsmannen benoemen binnen twee maanden de derde scheidsman die als voorzitter van het scheidsgerecht optreedt.

4. Indien binnen de tijdspanne als vermeld in lid (3) van dit artikel, de benoemingen niet worden verricht, kan een der Overeenkomstsluitende Partijen bij ontstentenis van een andere regeling, de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de benoemingen te verrichten. Indien de President van dit Gerechtshof onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij of indien hij om een andere reden verhinderd is de benoemingen te verrichten, wordt deze taak waargenomen door de Vice-President. Indien de Vice-President van dit Gerechtshof onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij of indien hij in de onmogelijkheid verkeert de benoemingen te verrichten, wordt het in dienstjaren oudste Lid van het Internationale Gerechtshof dat geen onderdaan is van een van de Overeenkomstsluitende Partijen verzocht de benoemingen te verrichten.

5. Het scheidsgerecht doet uitspraak bij meerderheid van stemmen en de uitspraak is bindend. Elke Overeenkomstsluitende Partij draagt de honoraria en de kosten van de door haar benoemde scheidsman alsmede de met de procedure verband houdende vertegenwoordigingskosten. De honoraria van de President en alle andere kosten worden gelijkelijk door de Overeenkomstsluitende Partijen gedragen.

6. Het scheidsgerecht stelt zijn eigen procedureregels vast.

ARTIKEL 10

Intergouvernementele betrekkingen

Het bepaalde in deze Overeenkomst is van toepassing, ongeacht of de Overeenkomstsluitende Partijen diplomatieke of consulaire betrekkingen onderhouden of niet.

ARTIKEL 11

Toepassing van andere bepalingen

1. Indien deze Overeenkomst en een andere internationale overeenkomst waarbij beide Overeenkomstsluitende Partijen ondertekenende partij zijn, met betrekking tot enige aangelegenheid een regeling bevat, zijn de meest gunstige bepalingen van toepassing op de Overeenkomstsluitende Partijen en hun investeerders.

2. Wanneer een Overeenkomstsluitende Partij aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij overeenkomstig haar wetten en voorschriften dan wel uit hoofde van het bepaalde in een specifiek contract, een investeringsvergunning of een overeenkomst, een gunstiger behandeling verleent dan die waarin het bepaalde in deze Overeenkomst voorziet, is in dat bepaalde geval de gunstigste behandeling van toepassing.

ARTIKEL 12

Vorige investeringen

De Overeenkomst is eveneens van toepassing op de investeringen die vóór de inwerkingtreding ervan werden gedaan door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij overeenkomstig de wetten en voorschriften van laatstgenoemde Overeenkomstsluitende Partij. Ze is evenwel niet van toepassing op geschillen die zijn ontstaan vóór de inwerkingtreding van de Overeenkomst.

ARTIKEL 13

Inwerkingtreding

De Overeenkomst treedt in werking op de datum waarop beide Overeenkomstsluitende Partijen elkaar ervan in kennis stellen dat aan de onderscheiden grondwettelijke procedures is voldaan.

ARTIKEL 14

Duur en beëindiging

1. De Overeenkomst blijft van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar vanaf de datum van kennisgeving als bedoeld in artikel 13 hiervoor en wordt stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van tien jaar, tenzij een Overeenkomstsluitende Partij uiterlijk een jaar vóór de einddatum van de Overeenkomst schriftelijk te kennen geeft dat ze zich uit de Overeenkomst terugtrekt.

2. Wanneer een investering tot stand kwam vóór de einddatum van de Overeenkomst als vermeld in lid (1) van dit artikel, blijft het bepaalde in de artikelen 1 tot 13 van deze Overeenkomst ten aanzien van zodanige investering nog gedurende een tijdvak van tien jaar van kracht, te rekenen vanaf de voormelde datum.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe naar behoren gemachtigd door hun onderscheiden Regeringen, deze Overeenkomst hebben ondertekend.

GEDAAN te Brussel, op 3 februari 2000, in twee oorspronkelijke exemplaren elk in de Nederlandse, de Franse, de Engelse en de Arabische taal, alle teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Engelse tekst doorslaggevend.

VOOR DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE :

Voor de Regering van het Koninkrijk België, handelend mede in naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg :

Pierre CHEVALIER
Staatssecretaris voor Buitenlandse Handel

Voor de Vlaamse Regering :

Johan SAUWENS
Vlaams minister van Binnenlandse Aangelegenheden, Ambtenarenzaken en Sport

VOOR DE REGERING VAN DE REPUBLIEK JEMEN :

Voor de Waalse Regering :

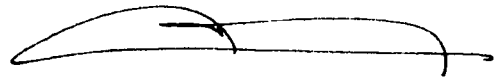

Voor de Brusselse Hoofdstedelijke Regering :

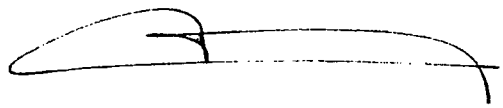

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF YEMEN ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BELGIUM,

Acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand-Duchy of Luxembourg by virtue of the existing agreements

the Walloon Government,

the Flemish Government,

and the Government of the Brussels-Capital Region, on the one hand

and

the GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF YEMEN, on the other hand,

(hereinafter referred to as "the Contracting Parties")

Desiring to strengthen their economic cooperation by creating favourable conditions for investments by nationals of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party and acknowledging that offering encouragement and mutual protection to investments based on the investment laws and regulations in effect in each Contracting Party and on this agreement will contribute to stimulating investment ventures, which foster the prosperity of both Contracting Parties,

Have agreed as follows :

Article I. Definitions

For the purpose of this agreement :

1. The term "investment" shall mean any kind of property or asset directly or indirectly invested or reinvested by an investor or investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in conformity with the laws and regulations of that Party.

Without limiting the scope of the foregoing, the term "investment" comprises in particular, but not exclusively :

a) Movable and immovable property as well as rights related thereto to the extent that they can be invested;

b) Shares, debentures, equity holdings or any other debt instruments as well as public securities in general related to an investment;

c) Debts and interests accrued having an economic value connected with an investment as well as reinvested incomes and capital gains;

d) Copyright, trade marks, patents, industrial designs and other intellectual or industrial property rights, know-how and trade secrets, trade names and goodwill which are connected with an investment;

e) Any economic rights accorded by the law or arising from a contract and any license and franchise granted in accordance with the provisions in force and applicable to economic activities;

f) Any increase in value of the original investment.

2. The term "investor" shall mean any natural or legal person constituted under the law of a Contracting Party and investing in the territory of the other Contracting Party.

3. The term "returns" shall mean the proceeds of an investment as a result of an activity in the territory of the Contracting Party involved, including in particular profits, interests, capital gains, dividends, royalties of payments.

4. (a) The term "territory" shall mean, for the Republic of Yemen, territory which comes under its sovereignty including, in addition to the zones contained within its land boundaries, islands, territorial sea, exclusive economic zone and also the continental shelf and other maritime areas over which it has sovereignty and jurisdiction according to the international law.

(b) The term "territory" shall apply, for the Belgo-Luxembourg Economic Union, to the territory of the Kingdom of Belgium and to the territory of the Grand-duchy of Luxembourg as well as the maritime areas, i.e. the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters, of the states concerned upon which the latter exercise in accordance with international law, their sovereign rights and their jurisdictions for the purpose of exploring, exploiting and preserving natural resources.

Article 2. Promotion and protection of investment

1. Each Contracting Party shall encourage the investors of the other Contracting Parties to invest in its territory.

2. Each Contracting Party shall at all times ensure just and fair treatment of direct or indirect investments by investors of the other Contracting Party and shall ensure that the management, maintenance, use, transformation, enjoyment or assignment of direct or indirect investment made in its territory by the investors of the other Contracting Party, as well as companies, enterprises in which these investments have been made, shall in no way be subject to unjustified or discriminatory measures.

3. Each Contracting Party shall maintain in its territory a legal framework to guarantee to investors the continuity of legal treatment, including the compliance in good faith, of all undertakings occurred with regard to each specific investor in accordance with its laws.

4. Changes in the legal form of an investment shall not affect its designation as "investment" for the purpose of this agreement.

Article 3. National Treatment, most favoured nation Clause

1. A Contracting Party within its own territory shall offer the investors and investments of the other Contracting Party full legal protection and fair treatment no less favourable than what is accorded to its own investors or than what is granted to investors of a third State.

2. The provisions in paragraph (1) of this Article do not refer to the advantages and privileges which a Contracting Party may guarantee to investors of a third State by virtue of its membership of a Customs or Economic union, common market, free trade zone, or any other form of regional economic organization or under agreements signed to prevent the double taxation.

Article 4. Nationalization or Expropriation

1. Investments shall not be "de jure" or "de facto", directly or indirectly, nationalized, expropriated, requisitioned or subjected to any measures having totally or partly an equivalent effect in the territory of the other Contracting Party, except for public purposes or national interest, against immediate and just compensation and provided that these measures are taken on a non-discriminatory basis and in conformity with all legal provisions and procedures, including specific commitments.

2. Fair compensation shall be established on the basis of real market value prevalent prior to the time upon which the decision to nationalize or expropriate is taken or made public.

3. Compensation shall be deemed as immediate if it takes place without undue delay.

4. In case of an undue delay, there will be a re-evaluation at the request of the investor, in order to compensate for this situation.

5. An investor of either Party that asserts that all or part of his investment has been expropriated shall have the right for a prompt hearing by the competent court or administrative authority of the Party where the investment was established, in order to determine whether any such expropriation has occurred, and if so, whether such expropriation, and any compensation thereof are conforming to the law and regulation and to the fundamentals of this Agreement, and to decide all other matters relating thereto.

6. In the absence of an agreement between the investor and the competent authority, the amount of compensation shall be established in accordance with the procedures for dispute settlement pursuant to Article 8 of this Agreement. Compensation shall be freely transferable pursuant to Article 6 of this Agreement.

7. The provisions of Paragraph 1 of this Article shall also apply to investment profits.

Article 5. Compensation for Damage or Loss

Should investors of a Contracting Party incur losses or damages on their investments in the territory of the other Contracting Party due to war, other form of armed conflict, state of emergency, civil strife, riot or other similar incidents, the Contracting Party where investments have been established shall offer the investors compensation in respect of such losses or damages not less favourable than what is offered to its own nationals or to the investors of the most favoured nation.

Article 6. Transfer of Capital - Profits and Returns

1. Each Contracting Party shall allow the investors of the other Contracting Party to transfer abroad all payments, without undue delay, in any convertible currency.

These payments include more particularly :

a) Invested capital, including reinvested returns used to maintain and increase the investment;

b) Net income, dividends, royalties, payments for assistance and technical services, interests and other profits gained by the investment;

c) Earnings derived from the total or the partial sale or the total or the partial liquidation of an investment;

d) Amounts necessary for payments under a contract, including funds to repay loans connected to an investment and the payment of related interests;

e) Compensation pursuant to Articles (4) and (5) as well as payments arising out of a dispute related to an investment;

f) Remuneration and allowances paid to the nationals of the other Contracting Party for work and services rendered in connection to an investment.

2. Without limiting the scope of Article 3 (2) of this Agreement, the guarantees referred to in Article six shall at least be equal to those granted to the investors of the most favoured nation.

3. The nationals of each Contracting Party who have been authorized to work in the territory of the other Contracting Party in connection with an investment shall also be permitted to transfer an appropriate portion of their earnings to their country of origin.

4. Transfers shall be made in a freely convertible currency at the rate applicable on the day transfers are made to cash transactions in the currency used.

5. Each Contracting Party shall issue the authorizations required to ensure that the transfers can be made without undue delay, with no other expenses than the usual taxes and costs.

Article 7. Subrogation

1. In the event that a Contracting Party or an institution thereof has provided a guarantee with respect to non-commercial risks for an investment established by one of its investors in the territory of the other Contracting Party, and has made payment to the said investor on the basis of that guarantee, the said Contracting Party or its institution which provided the guarantee shall have the right to subrogate the investor in all the rights given to him.

2. Such guarantor shall not be entitled to exercise any rights other than those which the investors should have been entitled to exercise.

3. Dispute between the host country and such guarantor shall be settled in accordance with the provisions of Article (8) of this Agreement.

Article 8. Settlement of disputes between investors and Contracting Parties

1. Any dispute which may arise between a Contracting Party and the investor of the other Contracting Party on investment, including disputes relating to the amount of compensation, shall be settled amicably as far as possible.

2. If the investor and a legally competent entity of the other Contracting Party have made an investment agreement, the procedure foreseen in such investment agreement shall apply.

3. In the event such dispute cannot be settled amicably within six months from the date of written request for settlement, the investor in question may submit at his own discretion, the dispute for settlement to :

a) the host Contracting Party's competent court having territorial jurisdiction; or

b) an ad hoc arbitration tribunal set up, in compliance with the arbitration rules of the host Contracting Party; or

c) an ad hoc arbitration tribunal, in compliance with the arbitration regulation of the UN Commission of International Trade Law (UNCITRAL);

or

d) the International Centre for Settlement of Investment Disputes (I.C.S.I.D.) applying the arbitration rules or procedures under the Washington convention of 18 March 1965 on the settlement of the investment disputes between States and nationals of other States.

4. To this end, each Contracting Party agrees in advance and irrevocably to the settlement of any dispute by this type of arbitration. Such consent implies that both parties waive the right to demand that all domestic administrative or judiciary remedies be exhausted.

5. At any stage of the arbitration proceedings or of the execution of an arbitral award, none of the Contracting Parties involved in a dispute shall be entitled to raise as an objection the fact that the investor who is the opposing party in the dispute has received compensation totally or partly covering his losses pursuant to an insurance policy or to the guarantee provided for in Article 7 of this agreement.

Article 9. Settlement of disputes between Contracting Parties

1. Any dispute which may arise between the Contracting Parties relating to interpretation and application of this Agreement shall, as far as possible be settled amicably through negotiations.

2. In the event that the dispute cannot be settled within six months from the date upon which a Contracting Party has dispatched to the other Contracting Party a written request for negotiation, the dispute shall, at the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc arbitration tribunal as provided for in this article.

3. The arbitration tribunal shall be constituted of three arbitrators. Each of the Contracting Parties shall appoint one arbitrator within two months from the date upon which the request for arbitration is served. The two arbitrators shall, within two months, appoint the third arbitrator who shall act as the president of the tribunal.

4. If, within the period specified in Paragraph (3) of this Article, the appointments have not been made, either Contracting Party may, in default of an other arrangement, request the President of the International Court of Justice to make the appointments. In the event that the President of the Court is a national of one of the Contracting Parties or if it is, for any reason, impossible for him to make the appointments, the task shall be then assumed by the Vice-President. If the Vice-President of the Court is a national of either Contracting Party, or if he is unable to make the appointments, the most senior member of the International Court of Justice who is a not a national of one of the Contracting Parties shall be invited to make the appointments.

5. The arbitration tribunal shall render its award by a majority of votes, and the award shall be binding. Each contracting party shall pay the fees and expenses of its own arbitrator and any charges incurred in connection to its representation at the proceedings. The President's fees and any other charges shall be equally borne by the Contracting Parties.

6. The arbitration tribunal shall lay down its own procedures.

Article 10. Relations between Governments

The provisions of this Agreement shall be applied whether or not the Contracting Parties have diplomatic or consular relations.

Article 11. - Application of other Provisions

1. If a matter is governed both by this Agreement and another international agreement to which both Contracting Parties are signatories, the most favourable provisions shall be applicable to the Contracting Parties and to their investors.

2. Should the treatment offered by a Contracting Party to the investors of the other Contracting Party, in accordance with its laws and regulations or any other provisions of a specific contract, an investment authorization or an agreement, be more favourable than that provided under this Agreement, the most favourable treatment shall be applicable to that specific case.

Article 12. Previous Investments

This Agreement shall also apply to investments made before its entry into force by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the latter's laws and regulations, but it shall not apply to conflicts arisen before its entry into force.

Article 13. Entry into Force

This Agreement shall become effective as of the date upon which the two Contracting Parties notify each other that their respective constitutional procedures have been completed.

Article 14. Duration and Expiry

1. This Agreement shall remain effective for a period of ten years from the date of the notification provided for under Article 13 above and shall be automatically renewed for further similar periods of ten years thereafter, unless a Contracting Party notifies its withdraw in writing not later than a year before its expiry date.

2. In the case of an investment established prior to the expiry date of this Agreement, as provided for under Paragraph (1) of this Article, the provisions of Articles 1 to 13 of this agreement shall remain effective for such investment for a further period of ten years after the aforementioned date.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective governments, have signed the present Agreement.

Done at Brussels, the 3rd day of February 2000, in two original copies, each in the English, Dutch, French and Arabic languages, all texts being equally authentic. In case of a difference of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION:

For the Government of the Kingdom of Belgium acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand-Duchy of Luxembourg:

PIERRE CHEVALIER

For the Walloon Government:

PIERRE CHEVALIER

For the Flemish Government:

JOHAN SAUWENS

For the Government of the Brussels-Capital Region:

PIERRE CHEVALIER

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF YEMEN:

ABDULKADER BAJAMAL

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE L'UNION ÉCONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE ET LA RÉPUBLIQUE DU YÉMEN CONCERNANT L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DE BELGIQUE,

agissant tant en son nom qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg,

en vertu d'accords existants,

le Gouvernement wallon,

le Gouvernement flamand,

et le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale, d'une part,

et

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DU YÉMEN, d'autre part,

ci-après dénommés les "Parties contractantes",

Désireux de renforcer leur coopération économique en créant des conditions favorables à la réalisation d'investissements par des ressortissants de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante et reconnaissant que l'encouragement et la protection réciproque des investissements sur la base des lois et règlements en matière d'investissement en vigueur sur le territoire de chacune des Parties Contractantes ainsi que sur la base des dispositions du présent Accord auront pour effet de stimuler les initiatives en matière d'investissement, lesquelles favorisent la prospérité des deux Parties Contractantes,

Sont convenus de ce qui suit:

Article 1. Définitions

Pour l'application du présent Accord:

1. Le terme "investissement" désigne tout bien ou élément d'actif quelconque directement ou indirectement investi ou réinvesti par un investisseur ou par des investisseurs de l'une des Parties Contractantes sur lc territoire de l'autre Partie contractante en conformité avec les lois et règlements de cette dernière.

Sans limitation du champ d'application de ce qui précède, sont considérés notamment, mais non exclusivement, comme des investissements:

a) les biens meubles et immeubles ainsi que les droits qui s'y rattachent, dans la mesure où ils peuvent être investis;

b) les actions, parts sociales, prises de participation ou autres titres de créance ainsi que les titres publics en général qui sont en rapport avec un investissement;

c) les créances et les intérêts courus ayant une valeur économique en rapport avec un investissement ainsi que les revenus et les accroissements de capital réinvestis;

d) les droits d'auteur, les marques de commerce, les brevets, les dessins et modèles industriels et les autres droits de propriété intellectuelle ou industrielle, le savoir-faire et les seerets d'affaires, les noms déposés et le fonds de commerce en rapport avec un investissement;

e) tous droits économiques conférés en vertu du droit ou découlant d'un contrat ainsi que toute licence et franchise octroyée conformément aux dispositions en vigueur et qui s'appliquent à des activités économiques;

f) toute augmentation de la valeur de l'investissement d'origine.

2. Le terme "investisseur" désigne toute personne physique ou toute personne morale constituée conformément à la législation de l'une des Parties contractantes et qui investit sur le territoire de l'autre Partie contractante.

3. Le terme "revenus" désigne les sommes produites par un investissement qui découlent d'une activité sur le territoire de la Partie contractante concernée et notamment les bénéfices, intérêts, accroissements de capital, dividendes, royalties ou indemnités.

4. (a) Le terme "territoire" désigne, pour la République du Yémen, le territoire sur lequel elle exerce sa souveraineté, y compris, outre les zones délimitées par ses frontières terrestres, les îles, la mer territoriale, la zone économique exclusive ainsi que le plateau continental et les autre zones maritimes sur lesquelles elle exerce sa souveraineté et sa juridiction conformément au droit international.

(b) Le terme "territoire" s'applique, pour l'Union Economique Belgo-Luxembourgeoise, au territoire du Royaume de Belgique et au territoire du Grand-Duché de Luxembourg ainsi qu'aux zones maritimes, c'est-à-dire les zones marines et sous-marines qui s'étendent au-delà des eaux territoriales de l'Etat concerné et sur lesquels celui-ci exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chacune des Parties contractantes encouragera les investisseurs de l'autre Partie contractante à investir sur son territoire.

2. Chacune des Parties contractantes garantira en tout temps un traitement juste et équitable aux investissements, directs ou indirects, effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante et veillera à ce que la gestion, l'entretien, l'utilisation, la transformation, la jouissance ou la cession des investissements directs ou indirects effectués sur son territoire par les investisseurs de l'autre Partie contractante, ainsi que les sociétés et entreprises dans lesquelles lesdits investissements ont été réalisés, ne fassent d'aucune manière l'objet de mesures injustifiées ou discriminatoires.

3. Chacune des Parties contractantes mettra en place sur son territoire un cadre légal destiné à garantir en tout temps aux investisseurs la sécurité juridique, y compris le respect, en toute bonne foi, de tous les engagements pris vis-à-vis de chaque investisseur en conformité avec sa législation.

4. Aucune modification de la forme juridique de l'investissement n'affectera sa qualification d'investissement au sens du présent Accord.

Article 3. Traitement national, clause de la nation la plus favorisée

1. Chacune des Parties contractantes offrira sur son propre territoire aux investisseurs et aux investissements de l'autre Partie contractante une protection juridique pleine et entière et un traitement équitable et qui ne seront pas moins favorables que ceux accordés à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un Etat tiers.

2. Les dispositions du paragraphe (1) du présent Article ne s'appliquent pas aux avantages et privilèges qu'une Partie contractante peut accorder aux investisseurs d'un Etat ticrs, en vertu de sa participation à une union économique ou douanière, un marché commun, une zone de libre échange, ou à toute autre forme d'organisation économique régionale ou en vertu d'accords signés en vue d'éviter la double imposition.

Article 4. Nationalisation ou expropriation

1. Les investissements ne seront ni en droit ni en fait, ni directement ni indirectement, nationalisés, expropriés, réquisitionnés ou soumis à des mesures ayant totalement ou partiellement un effet équivalent sur le territoire de l'autre Partie contractante, sauf impératifs d'utilité publique ou d'intérêt national, à condition que ces mesures soient assorties d'une indemnité juste et immédiate et qu'elles soient prises sur une base non discriminatoire et en conformité avec toutes les dispositions et les procédures légales, y compris les engagements spécifiques.

2. Le calcul d'une indemnité équitable sera fera sur la base de la valeur commerciale effective avant que la décision de nationalisation ou d'expropriation ne soit prise ou rendue publique.

3. Les indemnités seront considérées comme immédiates si elles sont versées sans retard injustifié.

4. En cas de retard injustifié, une nouvelle évaluation aura lieu à la demande de l'investisseur, en vue de corriger les effets de la situation.

5. Tout investisseur de l'une ou l'autre Partie contractante qui affirme que tout ou partie de son investissement a été exproprié aura le droit d'être entendu dans les plus brefs délais par le tribunal ou l'autorité administrative compétente de la Partie sur le territoire de laquelle l'investissement est situé, afin que celui-ci puisse établir si ladite expropriation a eu lieu, et si tel est le cas, si ladite expropriation et l'indemnisation offerte sont conformes aux lois et règlcments ainsi qu'aux fondements du présent Accord, et statue sur toute autre matière y relative.

6. A défaut d'accord entre l'investisseur et l'autorité compétente, le montant des indemnités sera déterminé selon les procédures en matière de règlement des différends conformément à l'Article 8 du présent Accord. Les indemnités seront librement transférables en application de l' Article 6 du présent Accord.

7. Les dispositions du paragraphe 1 du présent Article s'appliqueront également aux bénéfices découlant d'un investissement.

Article 5. Indemnisation des dommages ou des pertes

Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante auraient subi des dommages ou des pertes dus à une guerre ou à une autre forme de conflit armé, à un état d'urgence, à un conflit civil, à une émeute ou à un autre incident similaire, bénéficieront, de la part de la Partie contractante sur le territoire de laquelle les investissements sont situés, d'une indemnisation desdits dommages ou pertes qui ne sera pas moins favorable que celle accordée à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de la nation la plus favorisée.

Article 6. Transferts de capitaux, de bénéfices et de revenus

1. Chaque Partie contractante permettra aux investisseurs de l'autre Partie contractante de transférer à l'étranger, sans retard injustifié et en monnaie convertible, tous les paiements, et notamment:

a) les capitaux investis, y compris les revenus réinvestis destinés à maintenir et à développer l'investissement;

b) les revenus nets, dividendes, royalties, sommes versées pour l'assistance et les services techniques, intérêts et autres bénéfices découlant de l'investissement;

c) le produit de la vente totale ou partielle ou de la liquidation totale ou partielle d'un investissement;

d) les sommes destinées au règlement d'obligations contractuelles, y compris les sommes nécessaires au remboursement d'emprunts en rapport avec un investissement ainsi que le paiement des intérêts y relatifs;

e) les indemnités payées en exécution des Articles (4) et (5) ainsi que les sommes découlant du règlement d'un différend relatif à un investissement;

f) les rémunérations et indemnités versés aux ressortissants de l'autre Partie contractante en contrepartie du travail effectué et des services rendus en rapport avec un investissement.

2. Sans limitation du champ d'application de l'Article 3 (2) du présent Accord, les garanties visées à l'Article 6 seront au moins égales à celles accordées aux investisseurs de la nation la plus favorisée.

3. Les nationaux de chacune des Parties contractantes autorisés à travailler au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante, seront également autorisés à transférer une quotité appropriée de leur rémunération dans leur pays d'origine.

4. Les transferts seront effectués en monnaie librement convertible, au cours applicable à la date de ceux-ci aux transactions au comptant dans la monnaie utilisée.

5. Chacune des Parties contractantes délivrera les autorisations nécessaires pour assurer sans délai l'exécution des transferts, et ce, sans autres charges que les taxes et frais usuels.

Article 7. Subrogation

1. Si l'une des Parties contractantes ou un organisme de celle-ci a couvert par une garantie les risques non commerciaux liés à un investissement réalisé par un de ses investisseurs sur le territoire de l'autre Partie contractante et a payé audit investisseur des indemnités en vertu de ladite garantie, ladite Partie contractante ou l'organisme concerné sera autorisé à exercer tous les droits dudit investisseur, par voie de subrogation.

2. Le garant ne sera pas autorisé à exercer d'autres droits que ceux que les investisseurs auraient pu faire valoir.

3. Tout différend entre le pays hôte et ledit garant sera réglé conformément aux dispositions de l'Article (8) du présent Accord.

Article 8. Règlement des différends entre investisseurs et Parties Contractantes

1. Tout différend relatif aux investissements qui peut survenir entre l'une des Parties Contractantes et l'investisseur de l'autre Partie contractante, y compris les différends relatifs au montant de l'indemnisation, sera réglé, si possible, à l'amiable.

2. Si l'investisseur et un organisme juridiquement compétent de l'autre Partie contractante ont conclu un accord en matière d'investissement, la procédure prévue par ledit accord sera d'application.

3. A défaut de règlement amiable dans les six mois à compter de la date de la demande écrite de règlement, le différend sera soumis, au choix de l'investisseur concerné:

a) au tribunal de la Partie contractante hôte ayant compétence territoriale; ou

b) à un tribunal d'arbitrage ad hoc, établi selon les règles d'arbitrage de la Partie contractante hôte; ou

c) à un tribunal d'arbitrage ad hoc, établi selon les règles d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le Droit Commercial International (C.N.U.D.C.I.); ou

d) au Centre international pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements (C.I.R.D.I.), qui applique les règles et procédures d'arbitrage au titre de la Convention de Washington du 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats.

4. A cette fin, chacune des Parties contractantes donne son consentement anticipé et irrévocable à ce que tout différend soit soumis à cet arbitrage. Ce consentement implique qu'elles renoncent à exiger l'épuisement des recours administratifs ou judiciaires internes.

5. Aucune des Parties contractantes, partie à un différend, ne soulèvera d'objection, à aucun stade de la procédure d'arbitrage ni de l'exécution d'une sentence d'arbitrage, du fait que l'investisseur, partie adverse au différend, aurait perçu une indemnité couvrant tout ou partie de ses pertes en exécution d'une police d'assurance ou de la garantie prévue à l'article 7 du présent Accord.

Article 9. Règlement des différends entre les Parties Contractantes

1. Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord qui peut survenir entre les Parties Contractantes sera réglé, si possible, à l'amiable, par voie de négociations.

2. Si le différend ne peut être réglé dans les six mois de la date à laquelle l'une des Parties Contractantes a envoyé à l'autre Partie contractante une demande écrite de négociation, celui-ci sera soumis, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, à un tribunal arbitral ad hoc, en application du présent Article.

3. Le tribunal d'arbitrage sera constitué de trois arbitres. Chaque Partie contractante désignera un arbitre dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle la demande d'arbitrage a été notifiée. Dans les deux mois, les deux arbitres désigneront le troisième arbitre qui exercera la fonction de président du tribunal.

4. Si les désignations n'ont pas eu lieu dans le délai spécifié au paragraphe (3) du présent Article, l'une ou l'autre Partie contractante pourra, à défaut de tout autre arrangement, inviter le Président de la Cour Internationale de Justice à procéder aux nominations. Si le Président de la Cour Internationale de Justice est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante, ou si, pour une autre raison, il est empêché de procéder aux nominations, cette fonction sera exercée par le Vice-Président. Si le Vice-Président de la Cour est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante, ou s'il est empêché de procéder aux nominations, le membre le plus élevé en rang de la Cour Internationale de Justice et qui n'est pas ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante sera invité à procéder aux nominations.

5. Le tribunal d'arbitrage statuera à la majorité des voix et ses décisions seront obligatoires. Chaque Partie contractante supportera les honoraires et les frais de son arbitre ainsi que les frais inhérents à sa représentation dans la procédure d'arbitrage. Les honoraires du Président et les autres débours seront supportés, à parts égales, par les Parties contractantes.

6. Le tribunal d'arbitrage fixera ses propres règles de procédure.

Article 10. Relations entre Gouvernements

Les dispositions du présent Accord s'appliqueront, que les Parties Contractantes entretiennent ou non des relations diplomatiques ou consulaires.

Article 11. Application d'autres règles

1. Lorsqu'une question est régie à la fois par le présent Accord et par un autre accord international que les deux Parties contractantes ont signé, les dispositions les plus favorables s'appliqueront aux Parties Contractantes et à leurs investisseurs.

2. Si le traitement accordé par l'une des Parties Contractantes aux investisseurs de l'autre Partie contractante, conformément à ses lois et règlements ou aux dispositions d'un contrat spécifique, d'une autorisation d'investissement ou d'un accord, est plus favorable que celui accordé en vertu du présent Accord, le traitement le plus favorable sera d'application dans ce cas spécifique.

Article 12. Investissements antérieurs

Le présent Accord s'appliquera également aux investissements effectués avant son entrée en vigueur par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante en conformité avec les lois et règlements de cette dernière, mais il ne s'appliquera pas aux conflits survenus avant son entrée en vigueur.

Article 13. Entrée en vigueur

Le présent Accord entrera en vigueur à la date à laquelle les deux Parties contractantes se seront notifié mutuellement que leurs procédures constitutionnelles respectives ont été remplies.

Article 14. Durée et expiration

1. Le présent Accord restera en vigueur pour une période de dix ans à compter de la date de la notification prévue par l'Article 13 ci-dessus et sera chaque fois reconduit tacitement pour une période de dix ans, à moins que l'une des Parties contractantes ne le dénonce par écrit au moins un an avant l'expiration de sa période de validité.

2. En ce qui concerne les investissements effectués antérieurement à la date d'expiration du présent Accord, visés au paragraphe (1) du présent Article, les dispositions des Articles 1 à 13 du présent Accord leur resteront applicables pour une nouvelle période de dix ans à compter de la date susmentionnée.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait à Bruxelles, le 3 février 2000, en deux exemplaires, en langues française, néerlandaise, anglaise et arabe, tous les textes faisant également foi. Le texte en langue anglaise prévaudra en cas de divergence d'interprétation.

POUR L'UNION ÉCONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE :

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique, agissant tant en son nom qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg :

PIERRE CHEVALIER
Secrétaire d'État au Commerce extérieur

Pour le Gouvernement wallon:

PIERRE CHEVALIER

Pour le Gouvernement flamand:

JOHAN SAUWENS
Ministre flamand des Affaires intérieures, de la Fonction publique et des sports

Pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale :

PIERRE CHEVALIER

POUR LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DU YÉMEN :

ABDULKADER BAJAMAL